حُجِّيَّةُ (تَكَافُؤِ الأدِلَّةِ) عندَ النُّحاةِ

دكتور/ عبدالفتاح محمد عبوش

أستاذ النحو والصرف المشارك ــ كلية الآداب

جامعة الملك فيصل ــ المملكة العربية السعودية

الملخص:

هدف هذا البحث هو الوقوف على مصطلح (تكافؤ الأدلة) عند النحاة وتبيان مدى حجيته في الاستدلال على الأحكام النحوية. وقد وجدت أنَّ استعمال هذا المصطلح عند النحاة كان صدى لاستعماله عند الأصوليين الفقهاء حاله حال أدلة النحو من: سماع وقياس وإجماع واستصحاب حال، إلا أن هذا المصطلح كان مذمومًا عند الأصوليين الفقهاء ــ في مسائل الاعتقاد خاصة ــ لأنه يفضي إلى الشك والارتياب .

وقد اقتضت طبيعة البحث ذكرًا موجزًا لأدلة النحو تلك، ثم الوقوف على التعارض والترجيح بينها، ثم بينت حال الأحكام النحوية عند ورود أدلة في مسألة واحدة لعالم واحد أو أكثر، متناقضة أو متكافئة.

وقد اتخذت منهج الاستقراء الناقص والمنهج التحليلي لسبر غور هذا الموضوع والتدليل عليه. وقد وجدت أن النحاة المتقدمين كسيبويه (١٨٠ه)، والأخفش الأوسط (٣١٥ه) قد استعملا هذا المصطلح دون أن يسمياه بهذا الاسم، وأن ابن جني (٣٩٥ه) هو أول من أشار إليه في كتاب (الخصائص)، ثم تتبعت هذا المصطلح فوجدته مستعملا عند الإمامين: علم الدين السخاوي (٦٤٦ه)، والشاطبي(٧٩٠ه) حيث أوردا أدلة لمسائل نحوية بعينها حكما بتكافئها عرضتُها في ثنايا البحث.

الكلمات المفتاحية: (تكافؤ الأدلة، الأحكام النحوية، أدلة النحو).

حُجِّيَّةُ (تكافؤُ الأدلَّةِ) عندَ النُّحاةِ

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أحسن من نطق بالضاد، وبعد:

تذخر كتب النحو بمصطلحات في أصول النحو ينضوي تحت كثير منها مباحثُ أصولية كان أكثرها محاكاة لمباحث سبقتها في أصول الفقه، فترسمَتْ خطاها وحذَتْ حذوَها؛ فكانتْ صدى لتلك الدراسات. وكان مصطلح (تكافؤ الأدلة) من المصطلحات التي قل النظر فيها وغُضَّ الطرفُ عنها؛ وذلك لابتعاد أهل أصول الفقه عنها كونها مذمومة في الاعتقاد، وقد ترسم النحاة دروب من سبقهم من الأصوليين الفقهاء فأوردوا هذا المصطلح في كتبهم، وكان أول من فعل ذلك العالم الفذ ابن جني (٣٩٣ه) في كتابه (الخصائص) حيث أومأ إليه إيماءةً خاطفة وذكر أنَّ الأخفش الأوسط كان ممن أولع به لما يحمل من ذهن ثاقب ومعرفة واسعة بلغات العرب؛ فدفعني ذلك لتتبع هذا الموضوع عند النحاة.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن أُعَرِّفَ بأدلَّةِ النحو مِنْ: سماع وقياس وإجماع واستصحاب حال، ثم أقف على حال تكافئها في حالة التعارض أو حالة التساوي مع بعضها وحجيَّة ذلك في الأحكام النحوية.

وقد اعتمدت ــ في هذا البحث ــ على منهج الاستقراء الناقص لرصد مسائل هذا الموضوع محبِّرًا ذلك بالمنهج التحليلي الذي يجلي ما غَمُضَ منه. وكان من أهم المصادر التي اعتمدت عليها: الكتاب لسيبويه، والخصائص لابن جني، وكتابَي أبي علي الفارسي (٣٧٧ه): المسائل الحلبيات والمسائل الشيرازيات، وكتاب لمع الأدلة في النحو لابن الأنباري (٥٧٧ه)، وكتاب المقاصد الشافية للشاطبي وغيرها من الكتب التي أغنت هذا البحث وأثرته.

تمهيد:

بعد أن جُمعت العربية من مظانِّها ووقف النحاةُ على طرائق تعبيرها وجدوا أن هذه اللغة الشريفة تنتظم وفق قواعد وأسس متينة السبك؛ فقاموا باستنباط أحكام نحوية منها، ووضعوا الشواهد على كل قاعدة مستنبطة، ثم قاموا بوضع أصول أسموها: (أدلة النحو) حكموا من خلالها على صحة تلك القواعد من عدمه؛ فتكامل بذلك الصرح وأُحْكِمَتْ قواعدُ البنيان. وإذا كان سيبويه قد ذكر في كتابه بعض هذه الأصول، فإن هناك علماء ثقات أتوا من بعده أفردوا لها مؤلفات كثيرة فصلوا القول فيها؛ فاتفقوا على بعضها واختلفوا على بعضها الآخر، إلا أن الغالب منها أربعة: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال[١].

أدلة النحو:

الأدلة: جمع دليل. والدليل لغة: هو ما يستدل به، وقد دلَّهُ على الطريق يدلُّه دَلالةً ودِلالةً[٢]. واصطلاحًا: فتكون أدلة النحو: هي أصولُه التي تفرعت منها فروعُه وفصولُه[٣].

السماع: وهو الأصل الأول، ونعني به: "ما ثبت من كلام العرب ممن يوثق بفصاحته، فشمل: كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه ــ صلى الله عليه وسلم ــ قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين: نظمًا ونثرًا[٤].

القياس: القياس لغة: مصدر قايستُ الشيءَ بالشيءِ مقايسةً وقياسًا: إذا قدرتُه[٥]. واصطلاحًا: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع[٦]. وهو مِن الأدلَّةِ المُعتبرةِ على الحُكمِ

---

١. ينظر الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت (لا. ت) ١/١١٧،١٨٩. وينظر الإغراب في جدل الإعراب لأبي البركات عبدالرحمن كمال الدين ابن الأنباري (٥٧٧هـ)، ومعه كتاب (لمع الأدلة في أصول النحو) تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط٢ ١٣٩١هـ ـــ ١٩٧١م، ص٤٥ .

٢. ينظر لسان العرب لابن منظور (٧١١هـ)، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، طبعة جديدة اعتنى بتصحيحها أمين محمد عبدالوهاب ومحمد الصادق العبيدي، ط٣ ١٤١٩هـ ـــ ١٩٩٩م (دلل) .

٣. ينظر لمع الأدلة في أصول النحو لابن الأنباري ص٨٠ .

٤. الاقتراح في علم أصول النحو للإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، قدم له وشرحه ووضع فهارسه الدكتور صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، صيدا لبنان، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع، ط١ ١٤٣٣هـ ــ ٢٠١١م، ص٣٩ .

٥. ينظر لمع الأدلة في أصول النحو لابن الأنباري ص٩٣ .

٦. ينظر المصدر السابق .

النَّحْوي وأقواها "بل هو معظمُ أدلَّةِ النَّحوِ والمعوَّلُ في غالبِ مسائلِه عليه"[٧]. وللقياسِ أربعةُ أركانٍ، الأوَّلُ: أَصلٌ، وهو المقيسُ عليه. والثاني: فرعٌ، وهو المَقيس. والثالث: حُكْمٌ. والرابعُ: علةٌ جامعةٌ[٨]. والمقيسُ عليه يجبْ ألَّا يكونَ شاذًّا، بل مطَّردًا شائعًا في كلام العرب. أمَّا المقيسُ، فقد قالَ فيه المازني (٢٤٧ه): "ما قِيْسَ على كلامِ العربِ فهو مِن كلامِ العربِ"[٩].

الإجماع:

الإجماع لغةً: هو أنْ تَجْمَعَ الشيءَ المتفرِّقَ. يُقالُ: أَجْمَعَ أَمْرَهُ، أيْ: جَعَلَهُ جميعًا بَعْدَمَا كان متفرقًا[١٠]. واصطلاحًا: إجماعُ نُحاة البلدين: البصرة والكوفة[١١]على حُكمٍ نحويٍّ. والإجماعُ يكونُ حجةً شَرْطَ ألَّا يُخالفَ المنصوصَ والمقيسَ على المنصوص، وإنْ لم يكنْ كذلك فلا يكونُ إجماعُهم حجةً [١٢].

استصحابُ الحالِ: جاء في لسان العرب: اسْتَصْحَبَ الرَّجُلَ: دعاهُ إلى الصُّحْبةِ، وكلُّ ما لازمَ شيئًا فقد استَصْحَبَهُ[١٣]. وعلى هذا يكونُ الاستصحابُ بمعناه اللغوي: هو ملازمةُ الشيءِ مع الاستمرار. أما اصطلاحًا: فهو: "إبقاءُ حالِ اللفظ على ما يَسْتَحِقُّهُ في الأصلِ عندَ عَدَمِ دليلِ النَّقلِ عن الأصلِ"[١٤]. وإذا كان ابن الأنباري هو أول من ذكر هذا المصطلح في كتاب فإن الدكتورة خديجة الحديثي تذهب إلى أن سيبويه استدل به في مواضع كثيرة من الكتاب وإن لم يصرح بذلك[١٥].

إن مصطلح (الدليل، والأدلة) قد شاع استخدامه عند النحاة للوقوف على قبول الأحكام النحوية أو ردِّها، أو نصرة هذا المذهب أو ردِّه، بناءً على رجحان هذه الأحكام بوجود هذا الدليل أو ذاك؛ لذلك نرى عبارات في كتب النحاة، نحو: مِنْ أضعف الأدلة...،

---

٧. الاقتراح للسيوطي ص٧٣ .

٨. ينظر المصدر السابق ص٧٤ .

٩. ينظر الاقتراح للسيوطي ص٨٣ .

١٠. ينظر لسان العرب لابن منظور (جمع) .

١١. ينظر الخصائص لابن جني ١٨٩/١، والاقتراح للسيوطي ص٦٩ .

١٢. ينظر الخصائص لابن جني ١٨٩/١ .

١٣. ينظر لسان العرب (صحب) .

١٤. لمع الأدلة في أصول النحو لابن الأنباري ص١٤١ .

١٥. ينظر الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، الدكتورة خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت رقم (٣٧)، ١٩٧٤م، ص٤٥٣ .

ومَنْ عدل عن الأصلِ افتقرَ إلى إقامةِ الدليل...، واستصحابُ الحالِ أحد الأدلة المعتبرة...، وهو من جُمَلِ الأدلةِ المذكورةِ...، فمن ادَّعى أمرًا وراءَ ذلك بقي مُرْتهنًا بإقامة الدليل،...الخ[١٦]. وعليه فإمَّا يترجح دليل على دليل؛ فينحاز العالم لهذا الرأي أو ذاك، أو تتساوى الأدلة أو تتكافأ؛ فيقول العالم بالقولين معًا لحجيتهما عنده، وهو ما سنقف عنده في هذه البحث بعون الله .

التَّعارضُ والتَّرجيحُ بين الأدلَّة:

التَّعارُضُ: مَصْدَرُ الفعلِ (تَعَارَضَ) يُقالُ: تَعَارَضَ الشيئان: إذا تقابَلا[١٧]. واصطلاحًا: هو تقابُلُ الدَّليلَيْنِ على سبيلِ الممانعة[١٨]. بمعنى أنْ يَدُلَّ كلُّ دليلٍ منهما على حُكمٍ يُخالفُ الدَّليلَ الآخرَ. والتَّرْجيحُ لُغةً: مَأخُوذٌ من قولهم: رَجَحَ الميزانُ، إذا ثَقُلَتْ كَفَّةُ الموزون[١٩]. واصطلاحًا: وُقُوعُ الرُّجْحانِ بين الدَّليلَيْنِ المُتعارِضَيْنِ[٢٠]. والتَّعارضُ والتَّرجيحُ مصطلَحان منقولان من أصولِ الفقه، إذْ إنَّ الفقهاءَ كانوا يلجَؤون إلى التَّرجيحِ بين الأدلَّةِ إذا ما كانَ هناكَ تَعارُضٌ بينَها، ثم قصَّ النحاةُ أثرَ الفقهاءِ؛ فبحثوا عن التَّعارُضِ والتَّرجيحِ بين أدلَّةِ النَّحو. والتَّعارضُ والتَّرجيحُ لا يكونان إلا في السَّماعِ والقياسِ من أدلَّة النَّحو.

ــ إذا وردَ عنْ عالمٍ قولانِ متضادان في حُكْمٍ نَحْويٍّ واحد، فأيُّهما نرجحُ؟

مثال: هناك رأيان لسيبويه في تاء (بِنْت)، و(أُخْت).

الأول: قال إنَّها للتَّأنيث: يقولُ سيبويه: "فممَّا يُبَيِّنُ لك أنَّ التاءَ فيه زائدة...تاء أُخت وبِنت وثِنتين وكِلتا؛ لأنَّهنَّ لَحِقْنَ للتَّأنيثِ"[٢١].

---

١٦. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبي البركات عبدالرحمن الأنباري (٥٧٧هـ)، ومعه كتاب الانتصاف تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، (لا. ت)، ١١٢/١، ٣٠٠، ٧١٩/٢ .

١٧. ينظر المطلع على ألفاظ المقنع، لمحمد بن أبي الفتح البجلي شمس الدين (٧٠٩هـ) تحقيق محمود الأرناؤوط وياسين الخطيب، مكتبة السواوي للتوزيع، ط١ ٢٠٠٣م ص٤٩٥.

١٨. ينظر البحر المحيط في أصول الفقه، لأبي عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي (٧٩٤هـ)، دار الكتبي، ط١ ١٤١٤هـ ــ ١٩٩٤م، ١٢٠/٨.

١٩. ينظر التوقيف على مهمات التعاريف، زين الدين محمد المدعو بعبدالرؤوف بن تاج الدين العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي بن المناوي ثم القاهري (١٠٣١هـ)، عالم الكتب ٣٨ عبدالخالق ثروت، القاهرة ط١ ١٩٩٠م ، ص٩٥.

٢٠. ينظر المصدر السابق.

٢١. الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣ ١٩٨٨م، ٣١٥/٤ ــ ٣١٦ ـــ ٣١٧.

الثاني: قالَ إنَّها ليسَتْ للتَّأنيث: يقولُ سيبويه: "كلُّ مذكَّرٍ سُمِّيَ بثلاثة أَحْرُف ليس فيه حَرْفُ التَّأنيث فهو مصروفٌ كائنًا ما كانَ أعجميًّا، أو عربيًّا، أو مؤنثًا....وإنْ سَمَّيْتَ رجلاً ببِنْت، أو أُخت صرفْتَهُ؛ لأنَّكَ بَنَيْتَ الاسمَ على هذه التَّاء وألحقتَها ببناء الثَّلاثة"[٢٢]. وابنُ جنِّي يُبرِّرُ لسيبويه رأيَيْه المختلفَيْن[٢٣]، وتأوَّل الرأيَ الثَّاني حتى لا يُحْمَلَ الرأيان على التَّضاد؛ لأنَّ هذا يُعْتبَرُ غمزًا في العالِمِ؛ وسيبويه منزَّهٌ عنْ ذلك، وإذا كانَ الأمرُ كذلك؛ فالقولان متساويان ومتكافئان ولكن في حال التضاد، كما سيأتي عَن سيبويه في قابلِ الصَّفحات بعونِ الله.

ــ إذا وردَ عنْ عالمٍ واحد قولان متضادان، ولم يُعلِّلْ أحدَ القولين:

مثال: (حتى) النَّاصبَةُ للفعلِ. فقد ذهب سيبويه مرةً إلى أنَّها حرفٌ من حُروف الجر، فهي تعملُ في الأسماء الجَرَّ، ومثَّلَ لذلك بقوله: لقيتُ القومَ حتى عبدِالله لقيتُه، وجُعِلَ منه قول الشاعر (كامل):

ألقى الصَّحيفةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والــزَّادَ حتَّــى نَعْلِه ألقاها[٢٤]

وذهبَ في موطنٍ آخر من الكتاب إلى أنَّها حرْفٌ ناصبٌ للفعلِ، ومثل لذلك بقول العرب: جِئْتُكَ حتى تَفْعَلَ[٢٥]. والذي يجبُ أنْ يُذكرَ هو أنَّ سيبويه عندما ذَكَرَ عِدَّةَ الحروف النَّاصبة للفعلِ لم يذكرْ (حتى) معَها، وإنَّما ذكرَ أنَّ الفعلَ في نحو قولك: جِئتُكَ حتى تَفعَلَ؛ إنَّما نُصِبَ بـ(أنْ) مضمرةً وجوبًا بعدَ (حتى)[٢٦]. ووجْهُ الجمعِ بينَ القولين عند ابن جني: أنَّ القولَ الأوَّلَ صريحٌ بأنَّ (حتى) حرفُ جرٍّ. والقولَ الثاني أنَّ الفعلَ لمَّا انتصبَ بعد (حتى) ولم تَظْهَرْ هناك (أنْ)، وصارتْ (حتى) عوضًا منْ (أنْ) ونائبةً عنها، نُسِبَ النَّصْبُ إلى (حتى)، وإنْ كانَ في الحقيقة لـ(أنْ)[٢٧]. ومن هنا نُلاحظُ أنَّ سيبويه لم يُعلِّلْ أحدَ القولين؛ ولكنَّه عَضَّدَ الرأيَ الأولَ بشاهدٍ شعريٍّ فصيحٍ؛ فكانَ هو

٢٢. المصدر السابق ٣/٢٢٠ــ٢٢١.

٢٣. ينظر الخصائص لابن جني ١/٢٠٠ .

٢٤. ينظر الكتاب لسيبويه ١/٩٧، ٢/٣٨٣، ٣/٦، ٤/٢٣١. والبيت للمتلمس الضُّبعي ملحقات ديوانه ص٣٢٧، منشورات معهد المخطوطات العربي التابع لجامعة الدول العربية ملحقات ديوانه برواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه حسن كامل الصيرفي ١٣٩٠هـ ـــــ ١٩٧٠م ص٣٢٧.

٢٥. ينظر الكتاب لسيبويه ٣/٥.

٢٦. ينظر المصدر السابق ٣/٦.

٢٧. ينظر الخصائص لابن جني ١/٢٠٤.

الأَلْيَقَ بمذهبِه؛ لذلكَ قالَ فيه: "وقد يَحْسُنُ الجرُّ في هذا...وكلُّهُ عربي"[٢٨]. لذلك يمكن أن نعتبر هذا من باب تكافؤ الأدلة على مسألة واحدة ولكن في اتجاه التضاد .

ـــ وإذا وردَ عنْ عالمٍ قولان مُتضادان غَيْرَ أنَّه نَصَّ في أحدِهما على الرُّجُوعِ عَن القولِ الآخَر؛ فيُؤْخَذُ بالقولِ الأخير ويُطَّرَحُ القولُ الأوَّلُ من رأيِه.

من ذلك: ذهبَ سيبويه إلى أنَّ العائدَ على (مَنْ) في قولِ الشاعر (رجز):

إنَّ الكريمَ وأَبِيْكَ يَعْتَمِلْ إذا لم يَجِدْ يومًا على مَنْ يَتَّكِلْ

هو محذوفٌ وأنَّ التقدير عنده هو: إنْ لم يَجِدْ يومًا على مَنْ يَتَّكِلُ عليه. ونسبَ هذا الرأيَ للخليل، وقال:"إنَّ هذا ليس بِحَدٍّ الكلامِ وفيه ضَعْفٌ"[٢٩]. وذهبَ يونسُ إلى أنَّ التَّقديرَ: إنْ لم يَجِدْ يوماً شَيْئًا، ثم يبتدئُ فيقولُ مُسْتَفهمًا: على مَنْ يتَّكِلُ؟ أَعَلَى هذا أَمْ على هذا؟ ويكونُ (يتَّكل) مرفوعًا إلا أنَّهُ سُكِّنَ للقافية[٣٠]. وقد خَطَّأَ المبرِّدُ سيبويه؛ وذهبَ إلى ما ذهبَ إليه يونسُ[٣١]. قال صاحبُ الخزانة: "وكانَ المبرِّدُ يذهَبُ إلى رأيِ يونسَ وذَكَرَهُ في كتابٍ في الرَّدِّ على سيبويه ثُمَ رَجَعَ عنه"[٣٢]. ومن هنا يُمْكِنُ أنْ نقولَ: إنَّ آراءَ النَّحْويين تَتَغَيَّرُ بِتَغَيُّرِ الزَّمنِ؛ فيكونُ للنَّحويِّ أكثرُ من رأيٍ في المَسْأَلَةِ الواحِدَةِ؛ فقد يَرى في مَرْحَلَةٍ مِنْ حياتِه رأيًا ثمَّ يَرْجِعُ عنه في وقتٍ آخرَ؛ وهذا ما حَصَلَ مع المبرِّدِ.

ـ إذا تكافأ دليلان أو أكثر عندَ عالمٍ واحد في حُكْمٍ نَحْوِيٍّ:

الكُفْءُ: النَّظِيرُ والمُسَاوِي. وتَكَافَأَ الشَّيْئَانِ: تَمَاثَلا. وكَافَأَهُ مُكَافَأَةً: مَاثَلَهُ، وكَافَأَهُ يُكَافِئُهُ فهو مُكَافِئُهُ، أَيْ: مساوِيْه[٣٣]. واصطلاحًا: أنْ يعتدلَ قياسان في المسألةِ الواحدةِ أو خبرانِ يختلفان على شيءٍ واحدٍ[٣٤].

---

٢٨. الكتاب لسيبويه ٩٧/١.

٢٩. المصدر السابق ٨١/٣ ، والبيت من الخمسين التي لم يعرف لها قائل ورد في خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبدالقادر البغدادي (١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي القاهرة، ط٤ ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م، ١٤٥/١٠ .

٣٠. ينظر خزانة الأدب ١٤٥/١٠.

٣١. المصدر السابق.

٣٢. المصدر السابق نفسه.

٣٣. ينظر لسان العرب (كفأ).

٣٤. ينظر المسودة في أصول الفقه لآل تيمية، بدأ بتصنيفها الجد: مجد الدين عبدالسلام بن تيمية (٦٥٢هـ)، وأضاف إليها الأب: عبدالحليم بن تيمية (٦٨٢هـ)، ثم أكملها الابن الحفيد أحمد بن تيمية (٧٢٨هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، الناشر: دار الكتاب العربي (لا. ت)، ٤٤٦/١.

وعلى ما يبدو فإنَّ هذا المصطلحَ يُعدُّ أثرًا من آثارِ الدِّراساتِ الفقهيةِ في الدرسِ النحوي؛ إذ تأثر كثيرٌ من المصطلحاتِ النحويةِ بالمصطلحاتِ الفقهيةِ كما تقدمَ. ثم إنني لم أجد هذا المصطلحَ ــ فيما اطلعتُ عليه من المصادر ــ إلا عندَ ابنِ جني وبعض العلماء كالإمامين: علم الدين السخاوي والشاطبي، حيثُ أشارَ ابنُ جني إليه إشارَةً عابرَةً ونسبَ القولَ بهِ والإكثار منهُ في المسائلِ النحويةِ للأخفشِ الأوسط[٣٥]. على أنَّنا وجدنا أثرًا لمثلِ هذا المصطلحِ عندَ سيبويه دونَ أنْ يُسميَهُ بهذا المُسمَّى، كما سيأتي بعونِ الله.

وقد شاعَ استعمالُ هذا المصطلحِ عندَ الفقهاءِ وأصحابِ العقيدةِ؛ إذْ كانوا يُوردُونَهُ عندَ تَعرضهم لأدلةِ المسألةِ الفقهيَّةِ أو العَقَديَّةِ الواحدةِ من: سماعٍ، وقياسٍ، وإجماعٍ؛ فاستنبطُوا أحكامًا، فقالوا:"لا يجوزُ أنْ يَعتدلَ قياسان في المسألةِ الواحدةِ أو خبرانِ يختلفانِ على شيءٍ واحدٍ؛ بأنْ يُوجبَ أحدُهُما الحظرَ والآخرُ الإباحةَ، بلْ لا بُدَّ من وُجودِ المزيَّةِ في أَحدهما؛ فإنْ ظهرتْ للمُجتهدِ صارَ إليها، وإنْ خَفيَتْ عنْهُ وَجبَ أنْ يَجتهدَ في طلبِها"[٣٦]. بلْ إنَّ تكافؤَ الأدلةِ أَشدُّ نُكرانًا عِنْدَ أهلِ العقيدةِ؛ لأنَّها تُفْضِي إلى الشكِّ والارتيابِ في المُعتقَدِ؛ لذلكَ ذهبُوا إلى عدمِ جوازِهِ في أُصولِ الدِّينِ، وفي أدلةِ التوحيدِ وصفاتِ الله ــ سُبحانهُ ــ وأسمائِهِ والقضاءِ والقدَرِ خاصةً، وجوَّزُوهُ في دَلائلِ الفُروعِ، مثل: الصلاةِ والصيامِ والحجِّ والزكاةِ لا غيرِ. وقالوا: إنَّ المُجتهدَ إذا أدَّاهُ اجتهادُهُ إلى أَمرَين مُتناقضَيْنِ؛ فيَجبُ عليه أنْ يُقلِّدَ غيرَهُ، ولا يجوزُ لهُ أنْ يَتخيَّرَ أحدَ الأَمرَينِ دُونَ الآخرِ[٣٧]. وقد ذكرَ ابنُ تيميةَ (٧٢٨هـ)[٣٨] أنَّ أبَا الحسنِ الأشعريِّ (٣٢٤هـ)[٣٩] صنَّفَ كِتابًا في (تكافُؤِ الأدلَّةِ)[٤٠] خَصصَهُ لأدلةِ علمِ الكلامِ؛ لأنَّ تلك الصناعَةَ التي يُحسنُ الكلامَ فيها[٤١].

---

٣٥. ينظر الخصائص لابن جني ٢٠٦/١.

٣٦. المسودة في أصول الفقه لآل تيمية ٤٤٦/١.

٣٧. ينظر المصدر السابق ٤٤٧/١.

٣٨. هو أحمد بن عبدالحليم بن تيمية (٧٢٨هـ) الحراني الدمشقي الحنبلي شيخ الإسلام حافظ مفسر فقيه محدث بدمشق ومصر. ينظر معجم المؤلفين لعمر كحالة ٢٦١/١، مكتبة المثنى ــ بيروت دار إحياء التراث العربي (لا. ت).

٣٩. هو علي بن إسماعيل بن إسحاق بن عبدالله الأشعري اليماني البصري (أبو الحسن) متكلم تنسب إليه الطائفة الأشعرية ولد بالبصرة وسكن بغداد وردَّ على المعتزلة والملاحدة والخوارج، ينظر معجم المؤلفين لعمر كحالة ٣٥/٧.

٤٠. فتشت عن هذا الكتاب في كثير من المظان ولكنني لم أجد له أثرًا.

٤١. ينظر مجموع الفتاوى لابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم الحراني (٧٢٨هـ)، تحقيق عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة ١٤١٦هـ ـــ ١٩٩٥م، ٢٨/٤ .

والذي يجبُ أنْ نُنَبِّهَ إليه أيضًا أنَّ تكافؤَ الأدلةِ لا يكونُ إلا في السَّماعِ والقياسِ ــ وما يتبعه من علة ــ من أدلةِ النحوِ حالُهُ حالُ تعارضِ الأدلَّةِ والترجيح بينها ــ كما تقدَّم ــ فهو صنْوٌ لهما.

المسألةُ الأُولى: حذفُ حرفِ الجرِّ بينَ الاطِّراد والشُّذُوْذ.

من المعلوم أنَّ الفعلَ المُتعدي هو ما يصلُ إلى مفعولِهِ بنفسِهِ، نحو: ضربتُ زيدًا. والفعلُ اللازمُ هو ما لا مَفعولَ لَهُ، أو ما يصلُ إلى مفعولِهِ بحرفِ جرٍّ، نحو: قامَ زيدٌ، ومررتُ بزيدٍ. وقد يُحذفُ حرفُ الجرِّ هذا؛ فينتصِب (زيدًا) على نزعِ الخافضِ، نحو: مررتُ زيدًا، ومنه (وافر):

تمرُّونَ الدِّيارَ ولمْ تَعُوجُوا كَلامُكُم عليَّ إذًا حَرامُ[٤٢]

أيْ: تمرُّونَ بالدِّيارِ. ومنه أيْضًا قولُ الشَّاعرِ (كامل):

لَدْنٌ بهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ فيه كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

أيْ: كما عَسَلَ في الطَّريقِ الثَّعْلَبُ[٤٣]. ومذهبُ الجمهورِ أنَّ هذا الحذفَ شاذٌّ لا يَنْقاسُ؛ فهو مقصورٌ على السَّمَاعِ[٤٤]. أمَّا حذفُ حرفِ الجرِّ معَ (أنْ، وأنَّ)، فيجوزُ حذفُهُ قياسًا مُطردًا، بشرطِ أَمْنِ اللبْسِ، نحو: عَجِبْتُ أنْ يُعْطُوا الدِّيَّةَ، أيْ: عجبتُ مِنْ أنْ يُعْطُوا الدِّيَّةَ، وكذلك: عَجِبْتُ أنَّكَ قائمٌ، أَيْ: عَجِبْتُ مِنْ أنَّكَ قائمٌ. واختلفَ النحاةُ في حَرَكَةِ المَصْدَرِ المُنْسَبِكِ مِن (أنْ، أو أنَّ) مع الفعلِ عندَ حذفِ حرفِ الجرِّ.

ــ فذهبَ الخليلُ والكسائيُّ وسيبويه ــ في أحدِ رَأْيَيْه ــ إلى أنَّهُما في مَحلِّ نَصبٍ؛ وحجتُهم في ذلكَ السماع عن العربِ، ومنه (بسيط):

آلَيْتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعُمُهُ والحَبُّ يَأْكُلُهُ في القَرْيَةِ السُّوْسُ

---

٤٢. ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق الدكتور أحمد سليم الحمصي والدكتور محمد أحمد قاسم، منشورات دار جروس للنشر والتوزيع، طرابلس، لبنان، ط١ ١٩٩٠م، ص٢٧٣ . والبيت لجرير ديوانه ص٤١٦، وصدر البيت في الديوان: (أتَمضونَ الرسومَ ولا تُحَيَّا.....)، دار بيروت للطباعة والنشر ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦هـ.

٤٣. ينظر الكتاب لسيبويه ٣٥،٣٦/١، والبيت لساعدة بن جؤبة، ديوان الهذليين، المؤلف: الشعراء الهذليون ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الناشر: الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ١٣٨٥ هـ – ١٩٦٥م، ١٩٠/١ .

٤٤. ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار جروس، طرابلس، ص٢٧٣.

يُريدُ: آليتَ على حَبِّ العِراقِ...فلمَّا حذفَ حرفَ الجرِّ نُصِبَ الاسمُ الذي كانَ مجـــرورًا "فيجبُ أنْ يكونَ هذا هو الحكمُ معَ أنْ، وأنَّ"[٤٥]، أيْ: أنَّهُ منصُوبٌ على نَزْعِ الخَافِضِ.

ــ وذهبَ الأخفشُ الأوسطُ، وسيبويه ــ في قولِهِ الثَّانِي ــ إلى أنَّ المَصْدَرَ المُنْسَبِكَ مِنْ (أنْ، وأنَّ) في مَحَلِّ جَرٍّ. وحُجَّتُهُ في ذلك أنَّ ما سُمِعَ عن العرب يُؤَيِّدُ ذلك أيضًا، ومنـــه قول الفرزدق (طويل):

ومَا زُرْتُ سَلْمَى أنْ تَكُونَ حَبِيْبَةً إلـــيَّ ولا دَيْنٍ بِها أنا طَالِبُهْ

أيْ: وما زُرتُ سَلمَى لأنْ تكونَ حَبيبةً[٤٦]. فـــ(دين) مَرْوِيٌّ بالكسرِ، فهو معطوفٌ علـــى المَصْدرِ المُؤَوَّلِ من (أنْ) والفعل (تكون)، أيْ: وما زُرتُ سَلمَى لِكونِها حبيبةً إلـــيَّ، ولا دينٍ....، وقد ذهبَ إلى هذا الرأيِ سيبويه كما ذكرنا؛ ومِن هُنا: "فلمَّـــا رأى ســـيبويه ــ رحمَهُ اللهُ ــ تكافؤَ الأدلةِ، وأنَّ السماعَ وَرَدَ بالوجهَينِ ولا وَجْهَ لترجيحِ وجْهٍ على آخر؛ جوزَ كُلَّ واحد منْهما"[٤٧].

المسألةُ الثَّانيةُ: جوازُ حذفِ عاملِ الحال.

يُحذفُ عاملُ الحالِ إذا دلَّ عليه دليلٌ، يُقالُ: كيفَ جِئتَ؟ فتقولُ: راكبًا، أي: جِئـــتُ راكبًا. ومنه قولُهُ جلَّ ثناؤُهُ: (أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّـــن نَجْمَـــعَ عِظَامَـــهُ . بَلَـــى قَـــادِرِينَ) القيامة:٣،٤. والتَّقديرُ: بَلَى نَجْمَعُهَا قادرين[٤٨]. فأضمرَ (نجمعُها) قبلَ الحالِ (قـــادرين)؛ لأنَّه دلَّ عليه الفعلُ (نَجمَع) المذكور قبلُ[٤٩]. ومِثْلُ ذلك قول الفرزدقِ (طويل):

على حَلْفَةٍ لا أَشْتِمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا ولا خَـــارِجًا مِنْ فِيَّ زُوْرُ كَلامِ[٥٠]

فقولُهُ: (ولا خَارِجًا...) يَحْتَملُ وجهين:

الأوَّلُ: أنَّهُ أرادَ: (ولا يخرُجُ خُروجًا...)، فأضْمَرَ الفعلَ (يَخْرُج) للمستقبلِ وحـــلَّ اســـمُ الفاعلِ (خارج) مَحَلَّ المَصْدَرِ (خروج)، وعطفَ (ولا يَخْرُجُ) على قولِـــهِ: (ولا أشـــتِمُ)

٤٥. ينظر المصدر السابق، ص٢٧٣. والبيت للمتلمس الضبعي ديوانه ص٩٥.

٤٦. ينظر الكتاب لسيبويه ٢٩/٣، ١٥٤ وما بعدها. والبيت للفرزدق ديوانه، شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م، ص٧٨ .

٤٧. ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، الناشر دار التراث بالقاهرة، دار مصر للطباعة بالقاهرة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠ ١٤٠٠هـ ـــــ ١٩٨٠م، ١٥٣/٢ الهامش .

٤٨. ينظر الكتاب لسيبويه ٣٤٦/١، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار جروس، طرابلس، ص٣٤٢.

٤٩. ينظر شرح أبيات سيبويه ليوسف بن أبي سعيد السيرافي (٣٨٥هـ)، تحقيق محمد علي الـــريح هاشـــم، راجعـــه طـــه عبدالرؤوف سعد، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٧٤م، ١١٩/١ .

٥٠. البيت للفرزدق ديوانه ص٥٣٩.

ــ جوابًا للقسم ــ الذي هو (عاهدْتُ)، كأنَّهُ قالَ: حَلَفْتُ بعهدِ اللهِ لا أشتِمُ الدهرَ مُسلِمًا، ولا يَخرُجُ مِنْ فِيَّ زُوْرُ كلامٍ[٥١]. وإلى هذا الرأي كانَ يذهبُ سيبويه[٥٢]. والمصدرُ قد يقعُ في مَوْضِعِ اسمِ الفاعلِ، يُقالُ: ماءٌ غَوْرٌ، أيْ: غائرٌ، قالَ تعالى: (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً) الملك:٣٠، أيْ: غائرًا[٥٣].

الثَّاني: أنْ يَكُونَ قولُهُ: (ولا أشتِمُ) في موضعِ الحالِ، أيْ: (ولا أشتِمُ ولا خارجًا)؛ فنفى ما في الحال ولم يَنْفِ المستقبلَ، يُريدُ: إنَّهُ حَلَفَ، وهو غيرُ شاتمٍ ولا خارجٍ من فِيْهِ زورُ كَلامٍ. قالَ سيبويه: "وإلى هذا الوجْهِ كانَ يذهبُ عيسى بنُ عمر؛ لأنَّه لم يَكُنْ يَحْمِلُهُ على عاهدتُ"[٥٤]. قال يوسفُ ابنُ أبي سعيد: "وقد أجازَ سيبويه الوجهَيْنِ جميعًا والكلامُ مُحْتَمِلٌ لهُما"[٥٥]. فلما تكافأَ الدليلان والقياسُ يجيزُ التعليلَيْن، قال سيبويه بهما جَميعًا.

المسألةُ الثالثة: تقديمُ الحالِ على صاحبِها المجرورِ بحرفِ جرٍّ.

من المعلومِ أنَّ صاحبَ الحالِ يأتي مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا، نحو: جاءَ زيدٌ ضاحكًا، وضربتُ هندًا مُجَرَّدةً، ومررتُ بهندٍ جالسَةً. وجمهورُ النَّحويين يُجيزُ تقديمَ الحالِ على صاحبِها المرفوعِ والمنصوبِ، نحو: جاءَ ضاحكًا زيدٌ، وضربْتُ مُجرَّدَةً هندًا؛ لأنَّ العاملَ فيها في الحالَتَيْنِ هو الفعلُ[٥٦]. أما تقديمُ الحالِ على صاحبِها المجرورِ بحرفِ جرٍّ، فقد اختلفَ النُّحاةُ فيه:

ــ فذهبَ الجمهورُ إلى منعه، فلا يُقالُ: مررتُ جالسَةً بهندٍ؛ لأنَّ العاملَ في الحالِ عندئذٍ يكونُ معنويًّا وهو ضعيفٌ[٥٧]. وأجازَ الأخفشُ تقديمَ الحالِ على شبْهِ الجُملةِ ــ الجارِ

---

٥١. ينظر الكتاب لسيبويه ٣٤٦/١، وشرح أبيات سيبويه ليوسف بن أبي سعيد السيرافي ١١٩/١.

٥٢. ينظر الكتاب لسيبويه ٣٤٦/١.

٥٣. ينظر الكامل في اللغة والأدب لمحمد بن يزيد المبرد، تحقيق جمعة حسن، دار المعرفة، بيروت، ط٣ ٢٠١٠م، ص٨٤،٨٣ .

٥٤. ينظر الكتاب لسيبويه ٣٤٦/١.

٥٥. ينظر شرح أبيات سيبويه ليوسف بن أبي سعيد السيرافي ١١٩/١.

٥٦. ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار جروس، طرابلس، ص٣٣٠.

٥٧. العامل المعنوي هو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كأسماء الإشارة وحروف التمني والظرف والجار والمجرور الذي ضُمِّنَ هنا معنى (استقر). ينظر العلل في النحو لأبي الحسن محمد بن عبدالله المعروف بابن الوراق (٣٨١هـ)، تحقيق مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت ــ دار الفكر دمشق ط١ ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠٠م، ص٢٢٨ .

والمجرورِ ــ قياساً[٥٨]. وذهبَ الأخفش في قوله الثاني، وابنُ مالك إلى جوازِ ذلك لورودِ السَّمَاعِ بِهِ. ومنه قراءة النصب في قوله تعالى: (وَالسَّماوَاتٌ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ) الزمر:٦٧، فقرأ عيسى بن عمر: (مطويات...) بالنصب على الحال[٥٩] ومنه (طويل):

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا لَحَبِيْبُ

أراد: لئن كان بردُ الماء حبيبًا إليّ هيمان صاديًا[٦٠]، فـ(هيمان، وصاديًا) حالان من الضميرِ المجرورِ بـ(إلى) وهو الياء .

ومنه قولُه جلَّ شأنُهُ: (اللَّهُ الَّذِي سخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ. وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ) الجاثية: ١٢،١٣.

ـــ فذهبَ الزمخشري (٥٣٨هـ) إلى أنَّ (جميعًا) في الآيةِ الكريمةِ حالٌ قد تقدَّمَتْ على صاحبِها المجرورِ بحرفِ جرٍّ (مِنْهُ)؛ ومِن هُنا فهو يُجيز وجهَيْن في الآية:

الأوَّلُ: أنْ يكونَ (مِنْهُ) خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقديرُ: هي جميعًا مِنْهُ، ويكونُ المعنى عندَهُ: أنَّهُ سخَّرَ هذه الأَشْياءَ كائنَةً مِنْهُ.

الثَّاني: أنْ يكونَ (مِنْهُ) خبرًا للمبتدأ (مَا في السَّموات...) والتقديرُ: مَا في السَّموات...جميعًا مِنْهُ[٦١]. وعلى الوجهين فقدْ تقدَّمَتْ الحَالُ على صاحبِها المجرورِ بحرفِ الجرِّ، والعاملُ فيها عندَئذٍ معنويٌّ. قال أبو حيان الأَنْدَلُسي: "ولا يجوزُ هذان

---

٥٨. ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار جروس، طرابلس، ص ٣٣٦ .

٥٩. ينظر القراءات الشاذة لابن خالويه (٣٧٠هـ) أبي عبدالله الحسين بن أحمد بن حمدان، دار الكندي للنشر والتوزيع، إربد، الأردن ٢٠٠٢م، ص١٣١ . وينظر المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠هـ)، تحقيق مجموعة من الأساتذة (د.عبدالرحمن العثيمين، د.محمد إبراهيم البنا، د.عياد الثبيتي، د.عبدالمجيد قطامش، د.سليمان العايد، د.السيد تقي)، الناشر معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ـــمكة المكرمة، ط١ ١٤٢٨هـ ـــ ٢٠٠٧م، ٤٧٧/٣ .

٦٠. ينظر شرح تسهيل الفوائد لابن مالك محمد بن عبد الله الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (٦٧٢هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١ (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م) ٣٣٨/٢، وينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار جروس، طرابلس، ص٣٣٠، والبيت لعروة بن حزام من بني عذرة كما في خزانة الأدب لعبدالقادر البغدادي (١٠٩٣هـ)، ٢١٢،٢١٤/٣.

٦١. ينظر الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري جار الله، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت ط٣ ١٤٠٧هـ ، ٢٨٨/٤ .

الوجْهان إلا على قولِ الأخفشِ؛ لأنَّ جميعًا إذْ ذاك حالٌ، والعاملُ فيه معنويٌّ وهو الجارُ والمجرورُ...ولا يجوزُ على مذهبِ الجُمهورِ"[٦٢].

فلمَّا وردَ السَّماعُ في إجازةِ تقديمِ الحالِ على صاحبِها المجرورِ بحرفِ جرٍّ، وفي الرأي الثَّاني عندَهُ أنَّه قياسٌ؛ وتكافأَ الدليلان، أجازَ الوجهين في الآية الكريمة.

المسألةُ الرابعة: الاختلافُ في إعرابِ الأسماءِ الستَّة.

ــ ذهبَ الكوفيون إلى أنَّ الأسماءَ الستَّةَ مُعْرَبَةٌ من مكانَين:

الأوَّل: أنْ تكونَ الواوُ والألفُ والياءُ علاماتِ إعرابٍ في حالةِ الرَّفعِ والنَّصبِ والجرِّ، فتقول: هذا أبوك، ورأيتُ أباكَ، ومَرَرْتُ بأبيكَ.

الثَّاني: أنْ تكونَ الحركاتُ الثلاثُ (الضمةُ والفتحةُ والكسرةُ) التي قبلَ الواوِ والألفِ والياءِ، هي علاماتُ الإعراب. فقولُنا: هذا أَبٌ لكَ، ورأيتُ أبًا لكَ، ومررتُ بأبٍ لكَ، الأصلُ فيه: (هذا أَبَوٌ)؛ ولكنْ استثقلوا الإعرابَ على الواو؛ فأوقعُوهُ على الباءِ وحذفوا الواوَ؛ فكانت الضمةُ علامة للرَّفعِ، والفتحةُ علامة للنَّصبِ، والكسرةُ علامة للجرِّ؛ فدلَّ على أنهُ مُعرَبٌ من مَكانَيْن[٦٣].

ــ وذهبَ البصريُّون إلى أنَّها مُعربةٌ من مكانٍ واحدٍ، والواوُ والألفُ والياءُ هي حروفُ الإعراب[٦٤]. وذهب ابن يعيش إلى أنَّ سيبويه كان يرى أنَّ الإعرابَ فيها مُقَدَّرٌ بالحركات: الضمة والفتحة والكسرة على الواوِ والألفِ والياءِ، كما يُقَدَّرُ في الأسماءِ المقصورةِ[٦٥].

ــ ونُقِلَ عن الأخفشِ أنَّهُ كانَ يَرى ما يراهُ البصريون من أنَّها مُعربةٌ بالحروفِ في أحدِ قَوْلَيْهِ. وفي القول الثَّاني: كانَ يرى أنَّ هذه الحروفَ (الواو والألف والياء) ليستْ

٦٢. البحر المحيط لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ١٤٢٠هـ، ٤١٧/٩ .

٦٣. ينظر الإنصاف لابن الأنباري ١٧/١، ١٨، ١٩ .

٦٤. ينظر المصدر السابق ١٧/١ .

٦٥. ينظر شرح المفصل لموفق الدين ابن يعيش (٦٤٣هـ)، عنيت بطبعه إدارة الطباعة المنيرية بمصر لصاحبها محمد عبده أغا الدمشقي، شارع الكحكيين غرة١٠ (لا. ت)، ٥٢/١.

بحروف إعراب، ولكنَّها دلائلُ الإعرابِ، كالواو والألف والياء في التَّثْنِيَةِ والجمعِ، وليستْ بلامِ فعلٍ[٦٦].

ومن ذهب إلى أنها معربة من مكان واحد احتج بأن "الإعراب إنما يدخل الكلام ــ في الأصل ــ لمعنى وهو الفصل وإزالة اللبس والفرقُ بين المعاني المختلفة بعضها من بعض من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد"[٦٧].

ومن ذهب إلى أنها دلائل وحجته أنها "لو كانت حروف إعراب كالدال من (زيد) والراء من (عمرو) لما كان فيها دلالة على الإعراب فلما كان ها هنا هذه الأحرف تدل على الإعراب دل على أنها دلائل الإعراب وليست بحروف إعراب"[٦٨]. ومن هنا يُمكنُ أنْ نقولَ: إنَّ الأخفش لما تكافأت لديه هاتان العلتان قال بالرأيين جميعًا .

المسألةُ الخامسة: الممنوعُ من الصَّرْفِ.

من المعلوم أنَّ الممنوعَ من الصَّرفِ يُقسم على قسمين: الأوَّلُ: ما اجتمعَ فيه علَّتان، نحو: إبراهيم وإسماعيل؛ فتمنَعُهُ من الصَّرفِ للعلميَّةِ والعُجْمَةِ. الثَّاني: ما وُجدَ فيه علَّةٌ واحدةٌ تقومُ مقامَ علتين، وهو بدوره قسمان: الأوَّل: ما كانَ آخِرُهُ ألفَ تأنيث، نحو: لَيلى وحمراء. والثَّاني: ما كانَ على صيغَتَيْ مُنْتَهى الجُموع على وزنِ: (مَفَاعِل، ومَفَاعِيل)، الأوَّل: بعدَ ألفِ تكسيرِهِ حرفٌ، نحو: مَسَاجِد، والثَّاني: بعدَ ألفِ تكسيرِهِ ثلاثةُ أحرفٍ أوْسَطُها ساكنٌ، نحو: قناديل. ومعنى (صيغةُ مُنتهى الجُموع) أيْ: جمعُ التكسيرِ الذي يَنتهي الجمعُ عندَهُ، ولا يجوزُ جمعُهُ مرةً ثانيةً؛ كما مثلنا، إذْ هناكَ أسماءٌ تُجمعُ مرتَيْنِ، نحو: كَلْبٌ، فيُجْمَعُ على أَكْلُبٍ، ثم يُجمعُ على أَكَالِيْب، ونَعْم وأنعام وأناعيم[٦٩]. وهناك أسماءٌ مُلحقةٌ بصيغتَيْ مُنتهى الجُموعِ هاتَيْنِ، وهي أسماءٌ يكونُ وزنُها مُماثلاً لوزن صيغة من الصِّيَغِ الخاصة بها مع دلالتها على مفرد، سواء أكانَ هذا الاسمُ عربيًا أَصيلاً أمْ غيرَ أَصيلٍ، علَمًا أمْ غيرَ علَمٍ، مُرْتَجَلاً أمْ منقولاً[٧٠]. فمثالُ العربي الفصيحُ

---

٦٦. ينظر الإنصاف لابن الأنباري ١٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١، أي: ليست بلام الكلمة.

٦٧. ينظر الإنصاف لابن الأنباري ٢٠/١ .

٦٨. ينظر المصدر السابق ٢١/١ ـــــ ٢٢ .

٦٩. ينظر شرح الرضي الأستراباذي (٦٨٦هـ)على كافية ابن الحاجب، طبعة جديدة مصححة ومذيلة بتعليقات مفيدة تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، دار الكتب الوطنية، بنغازي ليبيا ط٢ ١٩٩٦م، ١٤٥/١ .

٧٠. ينظر النحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف، ط١٣ (لا. ت)، ٢١٤/٤ .

المُرتجلُ: (هوازن) اسمُ قبيلةٍ عربيةٍ. ومثالُ الأعجمي العَلَم المعرَّبُ: (شَراحِيل) وقد استعملَهَ العربُ علَمًا سُمِيَ بِهِ عِدَّةُ رجالٍ. ومثالُ الأعجمي المعرَّبِ غيرِ العلم: (سَراوِيْل) بصورةِ الجمعِ اسمٌ نَكِرَةٌ مُفْرَدٌ مُؤنثٌ للإِزَارِ. فكلُّ اسمٍ من هذه الأسماءِ يُعدُّ مُلْحَقًا بصيغِ مُنتهى الجموعِ يَجْرِي عليهِ حُكْمُهُ بِشرطِ أنْ يكونَ دالاً على مُفرد، وجاريًا على وزنٍ منْ أوزانها[٧١]. وإنَّما كانت هذه الألفاظُ مُلحقات؛ لأنَّها تدلُّ على مُفرد، معَ أنَّ صيغَتَها صيْغَةُ مُنتهَى الجُموعِ، وهذه لا تكونُ في العربيَّةِ إلا لِجَمْعٍ، أو مَنقولٍ منْ جَمْعٍ[٧٢]. فلو سَمَّيْنا شخصًا على وزنْ إحدى صيغَتَيْ مُنتهَى الجُمُوعِ (مَفَاْعِل أو مَفَاْعِيْل)، نحو: (سَرَاوِيْل) اسمُ امرأةٍ مثلاً، ففيه وجهانِ عندَ النُّحاة:

الأوَّل: يُمنعُ من الصَّرْف، فتقولُ: هذه سراويلُ، ورأيتُ سَراويلَ، ومررتُ بسراويلَ، وإليه ذهبَ سيبويه ووافقَهُ المُبَرِّدُ، وكذلك أكثرُ النُّحاة[٧٣]. يقولُ سيبويه: "وأمَّا سَراويل فشيءٌ واحدٌ وهو أعْجميٌّ أُعْرِبَ كَمَا أُعربَ الآجُرُّ إلا أنَّ سَراويل أشْبَهُ من كلامهم مَاْ لا ينْصَرِفُ في نكرةٍ ولا معرفة"[٧٤]. وذهبَ السيرافي إلى أنَّ شِعْرَ العَرَبِ يَدُلُّ على مذهبِ سيبويه هذا، ومنهُ قولُ الشَّاعرِ (طويل):

يَمْشِي بِها ذَبُّ الرِّيادِ كأنَّهُ فتًى فَارِسِيٌّ في سَراوِيْلَ رامِحُ

أراد: فتًى رامحٌ عليه سَراويل[٧٥]. وذهبَ الذي مَنَعَ هذا الجمْعَ الذي على (مَفَاْعِل، ومَفَاْعِيْل) من الصَّرْف؛ أنَّه لا نظيرَ لَهُ في أبنيَةِ الواحدِ، وسائرُ الجموعِ لها نَظَائِرُ، نحو: كِلاب، نظيرُهُ في الواحدِ كِتابٌ. وفُلوسٌ، نظيْرُهُ في الواحدِ جُلُوسٌ[٧٦].

الثَّاني: يُصْرَفُ. وإليه ذهبَ الأخفشُ، فكانَ يَصْرِفُ (سراويل) عَلَمًا لزوالِ السَّبَبِ، وهو الجمعُ، ولزوالِ العُجْمَةِ عنْهُ بعدَ تعريبِه[٧٧]. ونقلَ الأشموني عن الأخفشِ أنَّهُ كانَ يرى

---

٧١. ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار جروس، طرابلس ص٥٥٧.

٧٢. ينظر النحو الوافي لعباس حسن ٢١٥/٤.

٧٣. ينظر الكتاب لسيبويه ٢٢٩/٣، والمقتضب صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٩٩٤م ٣٢٦/٣، وشرح الرضي الأستراباذي على كافية ابن الحاجب، ١٥٠/١.

٧٤. الكتاب لسيبويه ٢٢٩/٣.

٧٥. ينظر شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، الحسن بن عبدالله بن المرزاب (٣٦٨هـ)، تحقيق أحمد حسن مهرلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١ ٢٠٠٨م، ٤٩٦/٣، والبيت لتميم بن مقبل ديوانه ص٤٨، عني بتحقيقه الدكتور عزة حسن، دار الشرق العلربي، بيروت ــ حلب ١٩٩٥م. وما في الديوان: (أتى دونها ذبُّ...) .

٧٦. ينظر شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ٤٩٣/٣.

٧٧. ينظر المقتضب للمبرد ٣٤٥/٣، وشرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ٤٩٦/٣.

القولَيْن[٧٨]. فلمَّا تكافأَ الدَّلِيْلان عندَ الأخفشِ، وهما: عِلَّةُ النَّقْلِ عنِ العربِ(السَّمَاع)، وعِلَّةُ زوالِ الجمعِ عنهُ بعدَ تعريبِهِ، قالَ بالقولَيْنِ جَمِيْعًا.

المسألةُ السادسة: الاشتغالُ.

ينقسمُ الفعلُ على لازمٍ ومُتَعَدٍّ، والمتعدي هو الذي يصلُ إلى مفعولِهِ بغيرِ حرفِ جرٍّ، نحو: ضربتُ زيدًا، واللازمُ هو ما ليسَ كذلك[٧٩]. ويجوزُ أنْ يتقدَّمَ المفعولُ بِهِ على فعلِهِ المتعدي، نحو: زيدًا ضربتُ، دونَ أنْ يَحِلَّ مَحَلَهُ شَيْءٌ. ويجوزُ أنْ يَحِلَّ محلَّهُ ضَمِيرٌ عائدٌ إليه، يعملُ فيه الفعلُ الموجودُ النصبَ، ويُسْتَغنى بهذا الضميرِ عنْ ذلكَ المفعولِ المُتَقَدِّمِ، نحو: زيدًا ضَرَبْتُهُ[٨٠]. وهذا الأسلوبُ يُسَمَّى عندَ النُّحاةِ بـ(الاشتغال)، وفيه ثلاثةُ أمورٍ: الأول: المشتغِل، وهو العاملُ. الثاني: المشتغَلُ بِهِ، وهو الضميرُ الذي حلَّ مَحَلَّ المفعولِ المتقدم. الثالث: المشغُولُ عنه، وهو الاسمُ المتقدِّمُ على الفعْلِ. وحكمُ الاسمِ السَّابقِ في الاشتغالِ: يجوزُ في الاسمِ المتقدِّمِ أمران:

الأوَّلُ: أن نعربهُ مبتدأً، والجملةُ بَعدَهُ خبرُهُ، نحو: زيدٌ ضربتُهُ.

الثَّاني: أن نَعْرِبَهُ مفعولاً به مقدمًا. وقد اختلفَ النُّحاةُ في العاملِ فيه عندَ نصبِهِ:

ـــ فذهبَ جمهورُ النُّحاةِ إلى أنَّ ناصبَهُ فعلٌ مُضمَرٌ وجوبًا؛ لأنَّهُ لا يُجمعُ بينَ المفسَّرِ والمفسِّرِ، ويكونُ الفعلُ المُضْمَرُ موافقًا في المعنى لذلكَ المُضْمَرِ، نحو: زيدًا ضربتُهُ، أيْ: ضَرَبْتُ زيدًا ضَرَبْتُهُ[٨١]. ونقلَ الشَّيْخُ خالدٌ الأزهريِّ أنَّ الأخفشَ أجازَ الرَّفعَ والنصبَ في الاسمِ المشغولِ عنهُ، إذا وقعَ بعدَ حرفِ عطفٍ وتقدَّمَ ذلكَ العاطفَ جُملةٌ، نحو: زيدٌ ضربتُهُ وعمرًا أكرمتُهُ، وزيدٌ ضربتُهُ وعمرٌو أَكْرَمْتُهُ[٨٢]. قال: وإنَّما يُجيزُ سيبويه ذلك في النَّصْبِ فقطْ، نحو: زيدًا ضربتُهُ وعمرًا أكرمتُهُ[٨٣]. وقد علَّلَ ابنُ الورَّاق ما ذهبَ إليه الأخفشُ في حالةِ النَّصْبِ، نحو: زيدٌ ضربتُهُ وعمرًا أكرمتُهُ، فقال:

---

٧٨. ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٥١/٣، لعلي بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأشموني (٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م، ١٥١/٣ .

٧٩. ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار جروس، طرابلس، ص٢٧٠.

٨٠. ينظر النحو الوافي لعباس حسن ١٢٤/٢.

٨١. ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار جروس، طرابلس، ص٢٦٣.

٨٢. ينظر شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ خالد بن عبدالله الجرجاوي الأزهري (٩٠٥هـ)، الناشر دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١ ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م، ٤٥٤/١ .

٨٣. ينظر المصدر السابق.

"لأنَّك بدأتَ بالاسمِ في أوَّلِ الكلامِ، وشغلتَ الفعلَ بالضمِّ، وإنْ قدَّرْتَ ما بعدَ الواوِ كأنَّهُ معطوفٌ على الهاءِ اخْتِيرَ النَّصْبُ في (عمرو)؛ ليكونَ ما بعدَ الواوِ الفعلَ كما أنَّ المُضْمرَ مَحْمُولٌ على الفعلِ. فإنْ قدَّرْتَ ما بعدَ الواوِ اسْمًا مبتدأً بمنزلةِ المعطوفِ عليه رَفَعْتَ واختيرَ الرَّفْعُ"(٨٤). فلمَّا تكافأت العلتان لدى الأخفش الأوسط أجاز الوجهين.

المسألة السابعة: القولُ في (هَيْهَاتَ):

كانَ أبو عليٍّ الفارسي يرى في (هيهاتَ) رَأْيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ:

الأول: أنَّها اسمُ فِعْلٍ ماضٍ بمعنى: (بَعُدَ)، مثل (صَهْ، ومَهْ) مبنيٌّ على الفتحِ، يُقال: هيهاتَ زيدٌ، أي: بَعُدَ زيدٌ. و(زيد) فاعلٌ، ومنه قولُ جرير (طويل):

فَهَيْهاتَ هَيْهاتَ العَقِيقُ وأهلُهُ وهَيْهاتَ خِلٌّ بالعقيقِ نُواصِلُهْ(٨٥)

الثَّاني: أنَّه ظَرْفُ زمانٍ وأنَّها معربةٌ منصوبةٌ بالفتحة، فهي مثلُ كلمةِ (سَحَرَ) إذا أُرِيدَ بها يومًا مُعَيناً، نحو: جِئْتُكَ سَحَرَ يومِ الجُمُعَةِ، فهي غيرُ مُتَصَرِّفةٍ. قال أبو علي: "والأول جعلوه الأولى والأقيس، لأن هذه الأسماء الموقعة موقع الفعل يغلب عليها البناء، لوقوعها موقع المبني... وكذلك القول الآخر وجيه وهو أنّ هذه الأسماء المسمى بها الأفعال، بعضها ظروف كقولك: دونك، ووراءك، فكما جاز الظرف من أسمائها في الأمر، كذلك يجوز أن يكون في الخبر"(٨٦). وعندما سُئِلَ أبو عليٍّ عنْ ذلكَ قال: "أنا أُفْتِي مرةً بكَوْنِها فعلاً كَصَهْ ومَهْ، وأُفْتِي مرةً أُخْرى بكونِها ظَرْفًا؛ على قدْرِ ما يَحْضُرُني في الحال"(٨٧). ومن هنا يُمكنُ القولَ: عندَما ظَهَرَ لأبي عليٍّ مشابهتها لأسماءِ الأفعالِ أَفْتَى بكونِها مثلَها، وعضَّدَ ذلك عندَهُ وُرُوْدُ السَّماعِ بذلك. وعندَما وجدَ أنَّ بعضَ أسماءِ الأفعالِ تُستعملُ ظُروفًا معربةً شبَّهَها بها؛ فكانتْ في الحالتَيْنِ مَقِيسًا وأَقْيَس؛ وعندما تكافأَ الدَّليلان عندَهُ قال بهما جميعًا. وعليه يُمْكِنُ أنَّ نستنتج: إذا تساوى رأيان

٨٤. العلل في النحو لابن الوراق ص١٧٧، وينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار جروس، طرابلس، ص٢٦٦.

٨٥. ينظر المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي (٣٧٧هـ)، تحقيق د.حسن هنداوي، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، فهرست المكتبة الملك فهد الوطنية، ط١ ٢٠٠٤م، ٥٢٨/١، ٥٢٩. والبيت لجرير ديوانه ص٣٨٥ وفيه (أيهات) بدل (هيهات).

٨٦. ينظر المسائل العسكريات في النحو العربي، لأبي علي الفارسي (٣٧٧هـ)، دراسة وتحقيق د.علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، ط٢ ١٩٨٢م، ص٩٠، ٩١ . وينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار جروس، طرابلس، ص٣٠١.

٨٧. الخصائص لابن جني ٢٠٦/١.

في القوَّةِ لعالمٍ واحدٍ في مسألةٍ مَاْ وَجَبَ الاعتقادُ أنَّهُما له؛ وربَّما الذي دَعاه للقولِ بهما هو نفسُه الذي دعاه للاعتقادِ بهما[٨٨].

المسألة الثامنة: وقوع الظرف أو الجار والمجرور خبرًا للمبتدأ .

قد يقع الظرف أو الجار والمجرور خبرًا للمبتدأ نحو: زيدٌ عندَكَ، وزيدٌ في الدار. ولما كان الظرف وحرف الجر مع مجروره لا بد لهما مما يتعلقان به من فعل أو اسم فاعل ظاهر أو مقدر فإن هذا المقدر هو الخبر، والتقدير: زيد كائنٌ عندَك، وزيد استقرَّ في الدار. وهذا المقدر (كائن، استقر) واجب الحذف لا يظهر أبدًا فكأنهم عوضوا الظرف والجار والمجرور منه فلو أظهروا هذا المعوض لكان جمعًا بين العوض والمعوض منه[٨٩].

وقد اختلف النحاة في هذا المحذوف على فريقين:

* فذهب جمهورُ البصريين إلى أنَّ هذا المقدرَ هو فعل (استقر)، والتقدير: زيدٌ استقرَّ عندَك، وزيد استقرَّ في الدار[٩٠]. وقد احتجوا بحجج منها:

ــ أنَّ الفعل يعملُ في الظرف والجار والمجرور؛ لأن الأصلَ في العمل للأفعال، وإنما اسمُ الفاعل فرعٌ عن الفعل؛ لذلك تقدير الفعل أولى من تقدير اسم الفاعل.

ــ أنَّ تقدير الفعل يتعيَّنُ عندما يقع الظرف والجار والمجرور صلةً، نحو: جاء الذي عندك، جاء الذي في الدار، وحقُّ الموصولات أنْ تكونَ جُملاً[٩١].

* وذهب الأخفش الأوسط إلى أن هذا المحذوف هو اسم الفاعل، نحو: زيد كائن عندك، وزيد مستقر في الدار، ونسب هذا الرأي لسيبويه أيضًا[٩٢]. وقد احتج هؤلاء بحجج منها:

ــ أن كل موضع وقع فيه الظرف أو الجار والمجرور صالح لوقوع اسم الفاعل فيه.

---

٨٨. ينظر المصدر السابق ٢٠٥/١.

٨٩. ينظر المقاصد الشافية للشاطبي، ٦/٢ .

٩٠. ينظر المقتضب للمبرد ١٦٦/٤، والإنصاف لابن الأنباري ١٩٧/١ .

٩١. ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي (٦٦٩هـ)، أبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار، إشراف د.إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م، ٣٢٧/١.

٩٢. ينظر الكتاب لسيبويه ٤٢١/١، وشرح ابن عقيل دار جروس، طرابلس، ص١١٠ .

ــ وأن المقدر إذا كان فعلاً فهو جملة واسم الفاعل مفرد والمفرد أصل وأنه مغنٍ عن تقديره[٩٣].

* وهناك فريق ثالث أجاز الوجهين، منهم ابن مالك؛ لذلك قال في ألفيته:

وأخبروا بظرفٍ أو بحرفِ جرْ ناوين معنى كائن أو استقرْ[٩٤]

فاستعمل (أو) التي تفيد التخيير بين الوجهين، ومنهم ابن عصفور الإشبيلي الذي نقل عنه الشاطبي كذلك اختيار التخيير بين التقديرين بناء على تعادل المذهبين وتكافؤ الأدلة وقال: قال ابن عصفور: "هو الصحيح عندي"[٩٥].

المسألة التاسعة: (ليس) فعل أو حرف .

* ذهب جمهور النحاة[٩٦] إلى أن (ليس) فعل ماض جامد ناقص يعمل عمل (كان)؛ فيرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو يفيد النفي، نحو: ليس زيدٌ قائمًا، ومعناه: نفيُ اتِّصافِ اسمِها بخبرها. وعند الإطلاق تكون لنفي الحال، وإذا قُيِّدَ الزمنُ فتُذكر القرينةُ على ذلك، نحو: ليس زيدٌ قائمًا غدًا. وقد استدل هؤلاء على فعليَّتِها بأدلَّة منها:

١ــ أن ضمائر الرفع تتصل بها كما تتصل بالأفعال، فتقول: لسْتُ ولستُما ولستُنَّ وليسا وليسوا وليست ولسْنَ، كما تقول: ضربتُ وضربتما وضربتنَّ وضربا وضربوا وضربَتْ وضربْتَ[٩٧].

٢ــ لا يجوز أن تقع جوابًا للقسم كما يجوز ذلك مع حرف النفي (ما) الذي بمعناها، فلا تقول: واللهِ ليس زيدٌ قائمًا، ويجوز ذلك مع (ما)، فتقول: واللهِ ما زيدٌ قائما[٩٨].

٣ــ يُسكَّنُ آخرُها عند اتصالِها بضمير المتكلم والمخاطب، كما حال ذلك مع الأفعال، فتقول: لسْتُ ولسْتَ، كما تقول: ضربْتُ، وضربْتَ[٩٩].

---

٩٣. ينظر المقاصد الشافية للشاطبي ١٣/٢ .

٩٤. ينظر المصدر السابق ٣/٢ .

٩٥. ينظر المصدر السابق ١٣/٢، وينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي ٣٢٧/١ .

٩٦. ينظر الكتاب لسيبويه ٣٧/٢، والإنصاف لابن الأنباري ١٦٢/١ وما بعدها، وشرح ابن عقيل دار جروس، طرابلس، ص١٣٤ .

٩٧. ينظر الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل ابن السراج (٣١٦هـ)، تحقيق د.عبدالحسين الفتلي، الناشر دار الرسالة، بيروت، (لا. ت)، ٨٣،٨٢/١ .

٩٨. ينظر سفر السعادة وسفير الإفادة، لعلي بن محمد أبو الحسن علم الدين السخاوي (٦٤٣هـ)، تحقيق د.محمد الدالي، تقديم د.شاكر الفحام، الناشر دار صادر، بيروت، ط٢ ١٤١٥هـ ـــــ ١٩٩٥م، ٨٠٨/٢ .

٩٩. ينظر المصدر السابق ٨٠٧/٢ .

٤ــ يستترُ فيها الضمير الغائب عند تقديمِ اسمِها عليها، نحو: زيدٌ ليس قائمًا، أمَّا (مــا) النافية فلا يجوز معها ذلك، فلا تقول: زيدٌ ما قائمًا، حتى تأتي بضمير الفصل، فتقــول: زيدٌ ما هو قائمًا[١٠٠].

٥ــ يجوز تقديم خبرها على اسمها، نحو: ليس قائمًا زيدٌ، ولا يجوز ذلــك مــع (مــا) النافية، فلا تقول: ما قائمًا زيدٌ[١٠١].

* وذهب جماعة من النحاة منهم ابن السراج (٣١٦ه) وأبو علي الفارسي (٣٧٧ه) إلــى تغليب الحرفية عليها؛ وأنها بمنزلة (ما) النافية[١٠٢] التميمية غير العاملة واستدلوا علــى ذلك بأدلة منها:

١ــ أنَّ (ليس) بمنزلة (ما) بلغة تميم من حيث العمل، فقد نقل سيبويه عن بعض العرب أنَّهم يقولون: (ليس الطيبُ إلا المسكُ) بالرفع، كما يقولــون: مــا الطيــبُ إلا المــسكُ؛ فيهملون (ليس)[١٠٣]. ٢ــ كل فعل فيه شيئان: حدثٌ مجرد وزمان، و(ليس) ليس فيهــا حدثٌ كباقي الأفعال الناقصة مثل (كان) وأخواتها؛ فثبت أنَّه ليس بفعل وإنْ كــان فيــه بعضُ الشبه بالفعل[١٠٤]. ٣ــ اختصت (ليس) بنفي الحال كما اختــصَّتْ (مــا) النافيــة بذلك[١٠٥]. ٤ــ لم يكن في (ما) النافية ــ إذا توسطت (إلا) بين اسمها وخبرهــا ـــــ إلا الرفع؛ فكذلك (ليس)[١٠٦]. ٥ــ حُكي عن بعض العرب أنَّه قيل له: فلان يتهدَّدُكَ، فقــال: (عليه رجلاً ليسي) فأتى بياء المتكلم وحدها من غير نون الوقاية، ولو كان فعلاً لوجــب أن يُؤتى بنون الوقاية كسائر الأفعال[١٠٧].

---

١٠٠. المصدر السابق نفسه .

١٠١. ينظر الإنصاف لابن الأنباري ١٦٣/١ .

١٠٢. ينظر الأصول في النحو لابن السراج ٩٣،٩٤/١، والمسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، تحقيق د.حسن هنــداوي، الناشر دار القلم دمشق ــ دار المنارة بيروت، ط١ ١٤٠٧هــ ـــــ ١٩٨٧م، ٢١٠/١، والإنصاف لابــن الأنبــاري ١٦١/١.

١٠٣. ينظر الكتاب لسيبويه ١٤٧/١ ، وينظر الإنصاف لابن الأنباري ١٦١/١ .

١٠٤. ينظر المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ص٢١٠ .

١٠٥. ينظر المصدر ص٢١٠ .

١٠٦. ينظر المصدر السابق نفسه ص٢١١ .

١٠٧. ينظر الإنصاف لابن الأنباري ١٦١/١ .

ومن هنا لما رأى النحاة كثرة ما تفرع عنها من الأدلة على فعليتها وحرفيتها، ذهبوا إلى أنَّ سبب ذلك هو تعارض هذه الأدلة وتكافؤها فيها، هل هي فعل أو حرف[١٠٨]. بل إن العالم الجليل أبا بكر ابن السراج على قدر مكانته في صناعة النحو يُحكى أنه قام أربعين سنة يتردد في (ليس)، هل هي فعل أو حرف؟[١٠٩].

المسألة العاشرة: مصدر الرباعي معتل العين ومزيده، تُحذفُ الألفُ الأصليَّةُ ــ التي هي عين الكلمة ــ أم ألفُ صيغةِ المصدر الزائدةُ ؟

تُعَدُّ مصادر الأفعال الثلاثية سماعية، نحو: ذهب ذهابًا، وجلس جلوسًا، وهرب هروبًا...الخ. أمَّا مصادر ما فوق الثلاثية، فهي قياسية لا يتوقف في استعمالها على السماع. فإنْ كان الفعلُ على (فَعَّل) فمصدرُه (تَفْعِيل)، نحو: قدَّس تقديسًا، وعلَّمَ تعليمًا...الخ. وإنْ كان الفعلُ على (أفْعَل) فمصدرُه من الصحيح العين على (إفْعال)، نحو: أَكْرم إكرامًا، وأعطى إعطاءً...الخ . وإنْ كان الفعلُ الذي على (أفْعَل) معتل العين، فمصدرُه على (إفْعَال) أيضًا، إلا أنَّه يجب فيه نقل حركة العين إلى الحرف الساكن الصحيح قبلها وقلب هذه العين ألفًا، نحو: أقام وأبان، استقام واستبان. فيقال: إقامة وإبانة، واستقامة واستبانة. وأصل أقام: أَقْوَمَ، ثم نقلت حركت الواو إلى الحرف الساكن قبلها (القاف) وقلبت (الواو) ألفًا. ثم إذا جئنا بمصدره أصبح: (إقامة) بألفَيْن: الألف الأصلية المنقلبة عن الواو، وألف صيغة المصدر الزائدة[١١٠]. ومن هنا فقد اختلف النحاة بالألف المحذوفة على فريقين:

* فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوف هو الألف الثانية[١١١] الزائدة (ألف صيغة المصدر) وقد قدَّموا أدلة على ذلك منها:

١. أنَّ حذف الحرف الزائد أولى من حذف الحرف الأصلي وإنْ كان الزائد لمعنى، والدليل على ذلك: إنَّه إذا اجتمع في التصغير حرف أصلي وحرف زائد؛ فالزائد هو المحذوف سواء أكان لمعنى أم لا؛ لأن حذفه لا يُخِلُّ بأصل التركيب. ٢. أن التاء في

---

١٠٨. ينظر سفر السعادة للسخاوي ٨٠٧/٢ .

١٠٩. ينظر المصدر السابق .

١١٠. ينظر المنصف لابن جني شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، الناشر دار إحياء التراث القديم، ط١ ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م، ص٢٩١، وينظر شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك لبدر الدين محمد بن مالك (٦٨٦هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، الناشر دار الكتب العلمية، ط١ ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م، ص٣١١ .

١١١. ينظر الكتاب لسيبويه ٨٣/٤ ، والمنصف لابن جني ص٢٩١ .

(أقام إقامة، واستقام استقامةً) لم توجد عوضًا عن حرف أصلي وإنما جاءت عوضًا عن حرف زائد؛ ألا ترى أنهم يقولون: (زنادقة)؛ فيأتون بالتاء عوضًا عن ياء (زناديق)، ولم توجد قط التاء عوضًا عن حرف أصلي. ٣. أن الساكنَيْن إذا التقيا في كلمة حُرك الثاني منهما، نحو: رَدَّ وانطلقَ؛ فكما تحرك الثاني كذلك يُحذف الثاني[١١٢].

* وذهب الأخفش إلى أن المحذوف هو الألف الأولى ــ عين الكلمة ــ ومن أدلته على ذلك:

١ــ أنَّ عين الكلمة هي التي لحقها الإعلال في الفعل الماضي والمضارع واسم الفاعل، هي التي ينبغي أن تُعَل بالحذف . ٢ــ أنَّ الأول من الساكنين هو الذي يحذف إذا التقيا في كلمة واحدة، نحو: قُلْ وخَفْ وبِعْ من: قال وخاف وباع . ٣ــ أن العين هي التي حُذفت في: أَقِمْ واسْتَقِمْ، فكذلك حذفت في: إقامة واستقامة[١١٣]. ومن هنا قال الشاطبي: "والحاصل ههنا أن الأدلة متكافئة"[١١٤].

المسألة الحادية عشرة: مضعف الرباعي نحو: كَبْكَب وزنه (فَعْفَل)، أو (فَعْلَل)؟ .

من المعلوم أن الفعل ينقسم على: معتل وصحيح، والمعتل على: مثال، وأجوف، وناقص، ولفيف مفروق ومقرون، نحو: وعد، وقال، وغزا، وحوى، ووعى. والصحيح بدوره ينقسم على: سالم، ومهموز، ومضعف الثلاثي والرباعي، نحو: جلس، وقرأ، ومرَّ ، وكَفْكَف .

فإن كان المضاعف حرفًا واحدًا نحو: (مرَّ، ومدَ)، فالحروف كلها أصول وليس فيها حرف زائد؛ لأنَّه لا يجوز أنْ تبقى الكلمةُ على حرفين .

وإن كان المضاعفُ حرفين، نحو: سمسم وسلسل وكفكف، فإنه على قسمين:

الأول: ما لا يفهم معناه إذا سقط حرف منه، نحو: سمس وسلس؛ فإنه لا يفهم معناه والحالة هذه، فلا خلاف بين النُّحاةِ على تأصيل جميعِ حروفِه .

الثاني: ما يفهم معناه حتى لو سقط حرف منه، نحو: لَمْلِمْ ــ فعل أمر من: لَمْلَمَ ــ بمعنى: ضم وجمع بعضَ الشيء على بعض، إذ يُقال: كتيبةٌ ملمومة بمعنى: مُلَمْلَمَة، وصخرةٌ مَلْمُومَة . وكَفْكِفْ، فعلُ أمرٍ من: كَفْكَفَ، إذ يقال: لمَّ، وكفَّ؛ ومن هنا قال ابن مالك:

---

١١٢. ينظر في كل ذلك المقاصد الشافية للشاطبي ٩/٣٢٧،٣٢٨،٣٢٩ .

١١٣. ينظر المصدر السابق ٩/٣٢٩،٣٣٠،٣٣١ .

١١٤. المصدر السابق نفسه ٩/٣٣١ .

واحكم بتأصيلِ حروفِ سِمْسِمٍ ونحوِه والخُلْفُ في كلَمْلِمِ[١١٥]

أي: أنَّ الخلافَ على النوع الثاني.

ومن هنا فقد اختلف النحاة في ما لا يَسْقطُ معناه إذا سقط حرف منه، نحو: كبكب وصرصر وصلصل على فريقين:

* فذهب الكوفيون والزجاج (٣١٠ه) من البصريين إلى أنَّ الحرف الثالث الذي سقط هو زائد (تكرار فاء الكلمة)، وأنَّ أصل الكلمة مكوَّنٌ من ثلاثة أحرف. فالأصلُ في: كبكب: كبَّبَ؛ لأنه من: (كبَّبْتُ الرجلَ على وجهه)؛ إلا أنهم استثقلوا اجتماع ثلاث باءات؛ فأبدلوا من الباء الوسطى كافًا، والإبدال في كلام العرب كثير في الاستعمال. قال الفرزدق:

موانعُ للأسرارِ إلا لأهلها ويُخْلِفْنَ ما ظَنَّ الغَيورُ المُشَفْشِفُ[١١٦]

والأصل: في المشفشف: المُشَفَّفُ؛ لأنه من قولهم: شَفَّتْهُ الغيرةُ وشَفَّهُ الحزنُ، إلا أنهم استثقلوا اجتماع ثلاث فاءات؛ فأبدلوا من الوسطى شيناً[١١٧]. لذلك فإنَّ وزن (كَبْكَبَ) عندهم هو: (فَعْفَلَ) .

* وقد رد البصريون حجة الكوفيين هذه، وذهبوا إلى أنَّ كلَّ أحرف هذه الكلمة ونحوها أصلية، وسقوط الحرف الثالث منها لا دليل فيه؛ لأنه إذا قيل: إنَّ الحرفَ الثالثَ هو الزائد فعندَ ذلك يلزم القائل أمرَيْن: أحدهما: خروجه عن باب واسع في العربية هو باب تقارب الألفاظ مع اختلاف موادها، نحو: سبط وسبطر، فكل حرف منه أصول، فالقول بزيادة الساقط يخرجه عن هذا الباب.

الثاني: دخوله في ما لا نظير له وهو تكرير فاء الكلمة وحدها فيكون وزن كَبْكَب (فَعْفَل) وهذا البناء مرفوض[١١٨]. وعليه أوجبوا أنْ يكون وزن (كَبْكَبَ) عندهم هو: (فَعْلَلَ).

ولما رأى ابنُ مالك الأدلةَ عند الفريقين لم يرجح أحدَ المذهبين على الآخر لتكافؤ هذه الأدلة[١١٩].

---

١١٥. ينظر شرح ابن عقيل دار جروس، طرابلس، ص٦٨٤ ، والمقاصد الشافية للشاطبي ٨/٨٣٢،٨٣٣ .

١١٦. البيت للفرزدق ديوانه ص٣٨٣ .

١١٧. ينظر الإنصاف لابن الأنباري ٢/٧٨٨،٧٨٩ .

١١٨. ينظر المصدر السابق ٢/٧٩٢ ، والمقاصد الشافية للشاطبي ٨/٣٤٣،٣٤٤ .

١١٩. ينظر المقاصد الشافية للشاطبي ٨/٣٤٨ .

أهمُّ النتائجِ التي توصَّلَ إليها البحثُ

ــ إنَّ أولَّ من ذَكَرَ مُصْطَلَحَ (تكافؤ الأدلَّة) من النُّحــاةِ هــو ابــنُ جنِّــي فــي كتــابِ الخصائص، وهو مصطلحٌ مأخوذٌ من الأصوليين الفقهاء.

ــ إنَّ (تكافؤَ الأدلَّة) لا يكونُ إلا في: السَّماع، والقِياسِ ــ وما يتبعه من علة ــ من أدلة النحو.

ــ دلَّلْنا على أنَّ سيبويه استعملَ مصطلحَ (تكافؤ الأدلة) وإنْ لمْ يُسَمِّه بهذا الاســمِ؛ كمــا كانَ ذلك منه مع استصحابِ الحالِ، كما ذكرت ذلك الدكتورة خديجة الحديثي.

ــ إنَّ اعتمادنا على منهج الاستقراء الناقص لمسائل رأينا أنَّ فيها (تكافؤ الأدلة)، يحــدو بنا إلى اعتبارها ظاهرةً عندَ الأخفشِ الأوسطِ ــ كما ذكر ذلك ابن جني ــ؛ فضلاً عــنْ قولِ سيبويه بها، وأبي عليٍّ الفارسيِّ وإن لم يصرحا بذلك.

ــ إن الإمامين علم الدين السخاوي والشاطبي نصَّا صراحةً على هذا المصطلح عنــدما وجدا أدلة متكافئة على مسائل نحوية بعينها، ومن هنا فإنَّنا يمكن أن نقــول إنَّ حجيَّتَهــا عند النحاة توازي الاعتقاد بها .

ثبت المصادر والمراجع

ـ الأزهري، خالد بن عبدالله. ٢٠٠٠م. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية – بيروت.

ـ الأستراباذي، محمد بن الحسن. ١٩٩٦م. شرح الرضي الأستراباذي على كافية ابن الحاجب، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، دار الكتب الوطنية – بنغازي ليبيا.

ـ الأشبيلي، علي بن مؤمن ابن عصفور (٦٦٩ه). ١٩٩٨م. شرح جمل الزجاجي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار، إشراف د.إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية– بيروت.

ـ الأشموني، علي بن عيسى. ١٩٩٨م. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية– بيروت.

ـ ابن الأنباري، عبد الرحمن كمال الدين(٥٧٧ه). (لا.ت). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ومعه كتاب الانتصاف تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر–بيروت.

ـ ابن الأنباري، عبدالرحمن كمال الدين. ١٩٧١م. الإغراب في جدل الإعراب ومعه كتاب (لمع الأدلة في أصول النحو)، تحقيق سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، دار الفكر– بيروت.

ـ الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف. ١٤٢٠هـ. البحر المحيط، تحقيق صدقي محمد جميل، بدون رقم الطبعة، دار الفكر – بيروت.

ـ البغدادي، عبدالقادر عمر. ١٩٩٧م. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الرابعة، مكتبة الخانجي – القاهرة.

ـ ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم. ١٩٩٥م. مجموع الفتاوى، تحقيق عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، بدون رقم الطبعة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – المدينة المنورة.

ـ ابن تيمية، مجد الدين عبدالسلام. ابن تيمية، عبدالحليم بن عبدالسلام. ابن تيمية، أحمد تقي الدين. (لا.ت). المسودة في أصول الفقه لآل تيمية، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، بدون رقم الطبعة، دار الكتاب العربي–بيروت.

ـ ابن جني، أبو الفتح عثمان. (لا.ت). الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، بدون رقم الطبعة، دار الكتاب العربي–بيروت.

ـ ابن جني، أبو الفتح عثمان. ١٩٥٤. المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث القديم–بيروت.
ـ الحديثي، خديجة. ١٩٧٤م. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، بدون رقم الطبعة، مطبوعات جامعة الكويت رقم (٣٧)–الكويت.
ـ ابن خالويه، الحسين بن أحمد. ٢٠٠٢م. القراءات الشاذة، بدون رقم الطبعة، دار الكندي للنشر والتوزيع – إربد الأردن.
ـ الزركشي، بدر الدين محمد. ١٩٩٤م. البحر المحيط في أصول الفقه، الطبعة الأولى، دار الكتبي–القاهرة.
ـ الزمخشري، محمود بن عمر. ١٤٠٧هـ. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الطبعة الثالثة، دار الكتاب العربي – بيروت.
ـ السخاوي، علي بن محمد. ١٩٩٥م. سفر السعادة وسفير الإفادة، تحقيق محمد الدالي، تقديم شاكر الفحام،الطبعة الثانية، دار صادر– بيروت.
ـ ابن السراج، محمد بن السري. (لا.ت). الأصول في النحو، تحقيق عبدالحسين الفتلي، دار الرسالة–بيروت.
ـ السيرافي، الحسن بن عبدالله (٣٦٨ه). ٢٠٠٨م. شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهرلي وعلي سيد علي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية – بيروت.
ـ السيرافي، يوسف بن أبي سعيد. ١٩٧٤م. شرح أبيات سيبويه، تحقيق محمد علي الريح هاشم، راجعه طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، بدون رقم الطبعة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة.
ـ السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن. ٢٠١١م. الإقتراح في علم أصول النحو، تقديم وشرح صلاح الدين الهواري، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية – صيدا لبنان.
ـ الشاطبي، إبراهيم بن موسى (٧٩٠هـ). ٢٠٠٧م. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق مجموعة من الأساتذة (د.عبدالرحمن العثيمين، د.محمد إبراهيم البنا، د.عياد الثبيتي، د.عبدالمجيد قطامش، د.سليمان العايد، د.السيد تقي)، الطبعة الأولى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى–مكة المكرمة.

ـ الشعراء الهذليون. ١٩٦٥م. ديوان الهذليين. ترتيب وتعليق محمّد محمود الشنقيطي بدون رقم الطبعة، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، الجمهورية العربية المتحدة.

ـ ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله. ١٩٨٠م. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة العشرون، دار التراث ـ القاهرة، دار مصر للطباعة – القاهرة.

ـ ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله. ١٩٩٠. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق أحمد سليم الحمصي محمد أحمد قاسم، الطبعة الأولى، منشورات دار جروس للنشر والتوزيع – طرابلس.

ـ الفارسي، الحسن بن أحمد. ١٩٨٢م. المسائل العسكريات في النحو العربي، دراسة وتحقيق علي جابر المنصوري، الطبعة الثانية، مطبعة جامعة بغداد – بغداد.

ـ الفارسي، الحسن بن أحمد. ١٩٨٧م. المسائل الحلبيات، تحقيق د.حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم–دمشق، دار المنارة– بيروت.

ـ الفارسي، الحسن بن أحمد. ٢٠٠٤م. المسائل الشيرازيات، تحقيق حسن هنداوي، الطبعة الأولى، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع – الرياض.

ـ الفرزدق، همام بن غالب. ١٩٨٧م. ديوان الفرزدق. شرح وضبط وتقديم علي فاعور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ـ الكلبي، جرير ابن عطية. ١٩٨٦م. ديوان جرير. بدون رقم الطبعة، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

ـ المبرد، محمد بن يزيد. ١٩٩٤م. المقتضب، تحقيق عبدالخالق عضيمة، الطبعة الثالثة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة.

ـ المبرد، محمد بن يزيد. ٢٠١٠م. الكامل في اللغة والأدب، تحقيق جمعة حسن، الطبعة الثالثة، دار المعرفة – بيروت.

ـ المتلمس، جرير بن عبدالعزى. ١٩٧٠م. ديوان المتلمس الضُّبعي برواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، . تحقيق وشرح حسن كامل الصيرفي، بدون رقم الطبعة، منشورات معهد المخطوطات العربي، جامعة الدول العربية.

ـ المناوي، زين الدين محمد. ١٩٩٠م.التوقيف على مهمات التعاريف، الطبعة الأولى، عالم الكتب ٣٨ عبدالخالق ثروت- القاهرة.
ـ حسن، عباس. (لا.ت). النحو الوافي، الطبعة الثالثة عشر، دار المعارف-القاهرة.
ـ سيبويه، عمرو بن عثمان. ١٩٨٨م. الكتاب، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي-القاهرة.
ـ شمس الدين، محمد بن أبي الفتح. ٢٠٠٣م. المطلع على ألفاظ المقنع، تحقيق محمود الأرناؤوط وياسين الخطيب، الطبعة الأولى، مكتبة السواوي للتوزيع - جدة.
ـ كحالة، عمر رضا. (لا. ت). معجم المؤلفين، بدون رقم الطبعة، مكتبة المثنى ـــ بيروت، دار إحياء التراث العربي -بيروت.
ـ ابن مالك، محمد بن عبدالله الجياني (٦٧٢ه). ١٩٩٠م. شرح تسهيل الفوائد، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان-مصر.
ـ ابن مقبل، تميم. تحقيق: حسن، عزة. ١٩٩٥م. ديوان تميم بن مقبل. بدون رقم الطبعة، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان.
ـ ابن منظور، محمد بن مكرم. ١٩٩٩م. لسان العرب، تصحيح أمين محمد عبدالوهاب ومحمد الصادق العبيدي، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
ـ ابن الناظم، محمد بن محمد ابن مالك (٦٨٦ه). ٢٠٠٠م. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك تحقيق محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية-بيروت.
ـ ابن الوراق، محمد بن عبدالله. ٢٠٠٠م. العلل في النحو، تحقيق مها مازن المبارك، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر- دمشق.
ـ ابن يعيش، موفق الدين. (لا. ت). شرح المفصل، بدون رقم الطبعة، إدارة الطباعة المنيرية لصاحبها محمد عبده أغا الدمشقي، شارع الكحكيين - مصر.

Research Title:

The scholars' Argument about Equivalence of Evidences

Name: Dr. Abdulfatah Mohammed Abboush

Affiliation: King Faisal University,
Faculty of Arts,
Department of Arabic.
Kingdom of Saudi Arabia

Abstract.

The aim of this study is to investigate and understand the term "equal evidence" among grammarians, and to show the strength of its reasoning as a tool in syntactic judgments. I have found out that the use of this term comes as a result of its use by earlier scholars just like any other grammatical evidences, such as syllogism, consensus, and co-occurrence. However, the term "equal evidence" was unwelcomed by the earlier scholars especially when it comes to issues of belief as it can lead to doubtfulness and skepticism.

The nature of the research requires showing a short summery of these evidences, then an attempt to show the conflict and preponderance between them. I have also clarified the syntactic rules used when we have a set of evidences used for one single issue whether these were equivalent or contrasted evidences.

In my research, I have implemented an inductive and analytical approach to deeply analyze and explore this topic. My study shows that some earliest syntacticians like Sibawih (١٨٠ H), and Al-Akhfash Al-awsat (٣١٥ H) had used this term without really naming it. I have also shown that it was Ibn Jeni (٣٩٥ H) who was the first syntactician to refer to this term in his book (*Alkhasais* "The Characteristics). Further, I traced the use of this term and found out that it was used by the two imams, Alamu Addin Al-Sakhawi (٦٤٦ H), and Al-Shatabi (٧٩٠ H); they both have provided evidence for syntactic issues which they judge to be equal. I have made their discussion and the evidence clear throughout my study.

Keywords:

(Equal evidences, syntactic rules, syntactic evidences)